التسلسل الزمني للأحداث التاريخية في صناعة النفط والغاز العراقي للفترة الزمنية ١٩٨٠-٢٠١٠

م.م. إسراء فالح غالي

كلية الإدارة الصناعية للنفط والغاز/ قسم إدارة المشاريع النفطية/ جامعة البصرة

Email: asraa.falh@buog.edu.iq

الملخص

تُعدّ صناعة النفط والغاز من الركائز الأساسية للاقتصاد العراقي والمصدر الرئيس للإيرادات العامة للدولة. وقد مرّ هذا القطاع الحيوي بجملة من التحديات والتحولات الجوهرية خلال الفترة من عام ١٩٨٠ إلى ٢٠١٠، نتيجة للظروف السياسية والاقتصادية والإقليمية والدولية التي أثرت عليه. فقد تعرض العراق خلال هذه العقود لعدة حروب، بدأت بالحرب العراقية الإيرانية في الثمانينيات، تلتها حرب الخليج الثانية عام ١٩٩١، ثم الاحتلال الأمريكي عام ٢٠٠٣، مما ألحق أضراراً كبيرة بالبنية التحتية لقطاع النفط.

كما فُرضت على العراق عقوبات اقتصادية قاسية خلال تسعينيات القرن الماضي، أثّرت سلباً على قدرته الإنتاجية وعلى قطاع التكرير، مما أدى إلى تراجع حاد في الإنتاج المحلي. ورغم هذه التحديات، ظلت احتياطيات العراق الكبيرة من النفط والغاز عاملاً أساسياً في بقائه ضمن قائمة أبرز منتجي النفط عالمياً.

وبعد عام ٢٠٠٣، بدأ العراق بإعادة هيكلة قطاعه النفطي من خلال فتح الباب أمام الاستثمارات الأجنبية، حيث تم توقيع عقود عديدة مع شركات عالمية لتطوير واستكشاف الحقول النفطية، ما ساهم في تحسن ملحوظ في مستوى الإنتاج. ومع ذلك، لا يزال القطاع يواجه تحديات مستمرة تتعلق بضعف البنية التحتية، وتقلبات أسعار النفط العالمية، والحاجة إلى تحسين إدارة العائدات النفطية، فضلاً عن تطوير قطاع الغاز.

تهدف هذه الدراسة إلى تتبع تطور صناعة النفط والغاز في العراق خلال الفترة من ١٩٨٠ إلى ٢٠١٠، مع التركيز على التحديات التي واجهت القطاع، والفرص المتاحة لتحسين الأداء، بالإضافة إلى مناقشة السياسات المتبعة لإدارته، واستشراف آفاق التحول نحو طاقة مستدامة في المستقبل.

الكلمات المفتاحية : صناعة النفط ، صناعة الغاز، الاقتصاد العراقي ،المنشآت النفطية.

A Chronology of Historical Events in the Iraqi Oil and Gas Industry for the Period (1980-2010)

Assist. Lect . Israa Faleh Ghali

College of Industrial Management for Oil and Gas/ Department of Oil Project Management / University of Basrah

Email: asraa.falh@buog.edu.iq

Abstract

The oil and gas industry is one of the fundamental pillars of the Iraqi economy and the main source of public revenue. This vital sector underwent a series of significant challenges and transformations during the period from 1980 to 2010 due to political, economic, regional, and international circumstances. Iraq experienced several wars during these decades, beginning with the Iran-Iraq War in the 1980s, followed by the Gulf War in 1991, and then the U.S. invasion in 2003, all of which caused severe damage to the infrastructure of the oil sector.

Additionally, Iraq subjected to harsh economic sanctions during 1990s, which negatively affected its production capabilities and refining sectors, leading to a sharp decline in domestic output. Despite these challenges, Iraq's vast reserves of oil and gas have kept it among the world's major oil producers.

Following 2003, Iraq began restructuring its oil sector by opening the door to foreign investment. Numerous contracts were signed with international companies to explore and develop oil fields, contributing to a noticeable improvement in production levels. However, the sector continues to face persistent challenges such as weak infrastructure, global oil price fluctuations, the need for better management of oil revenues, and the development of the gas sector.

This study aims to trace the development of the oil and gas industry in Iraq from 1980 to 2010, focusing on the challenges faced by the sector, the opportunities for performance improvement, the policies adopted for its management, and prospects for a sustainable energy transition in the future.

Keywords : Oil industry, gas industry, gulf war, Economic Projects.

المقدمة

شهدت صناعة النفط والغاز في العراق بين عامي ١٩٨٠ و٢٠١٠ تحولات جذرية تأثرت بالعديد من العوامل السياسية والاقتصادية والاجتماعية. تبدأ هذه الفترة بتصاعد التوترات الإقليمية التي أدت إلى اندلاع الحرب العراقية الإيرانية (١٩٨٠-١٩٨٨)، والتي كان لها تأثيرات عميقة على القطاع النفطي.

الحرب العراقية الإيرانية (١٩٨٠-١٩٨٨): مع اندلاع الحرب، تعرضت البنية التحتية النفطية العراقية لدمار كبير نتيجة للعمليات العسكرية المستمرة. تم استهداف المنشآت النفطية بشكل متكرر، مما أدى إلى انخفاض حاد في مستويات الإنتاج والتصدير. بالإضافة إلى ذلك، تكبد العراق تكاليف مالية ضخمة لتمويل الحرب، مما أثر على استثماراته في قطاع النفط والغاز

فترة ما بعد الحرب والعقوبات (١٩٨٨-٢٠٠٣): بعد انتهاء الحرب، واجه العراق تحديات جديدة تمثلت في العقوبات الاقتصادية التي فرضتها الأمم المتحدة إثر غزو الكويت عام ١٩٩٠. تسببت هذه العقوبات في شل حركة الاقتصاد الوطني، حيث تم منع تصدير النفط العراقي، المصدر الرئيسي للإيرادات. بالرغم من ذلك، تم السماح للعراق بتصدير النفط بموجب برنامج "النفط مقابل الغذاء" الذي أُطلق عام ١٩٩٦، مما ساهم جزئيًا في تخفيف حدة الأزمة الإنسانية.

مرحلة ما بعد ٢٠٠٣: مع سقوط النظام السابق في عام ٢٠٠٣، دخل العراق مرحلة جديدة من التحول السياسي والاقتصادي. شهد القطاع النفطي تحديات كبيرة تمثلت في تدمير المنشآت النفطية، وتدهور البنية التحتية، وزيادة الأنشطة التخريبية. ومع ذلك، بدأت الحكومة العراقية في تنفيذ إصلاحات تهدف إلى إعادة بناء القطاع، بما في ذلك توقيع عقود مع شركات النفط العالمية لتطوير الحقول النفطية. بحلول عام ٢٠٠٩، أطلقت الحكومة جولات تراخيص نفطية سمحت للشركات الأجنبية بالاستثمار في تطوير حقول النفط والغاز، مما ساهم في زيادة الإنتاج وتحسين البنية التحتية للقطاع.

يختص المبحث الأول : بدراسة تأثير الأوضاع السياسية والاقتصادية على صناعة النفط والغاز في العراق (١٩٨٠-٢٠١٠) يتضمن كل من أثر الحروب والعقوبات الاقتصادية (١٩٨٠-٢٠٠٣)، إعادة الهيكلة بعد ٢٠٠٣ والتحديات الاقتصادية.

اما المبحث الثاني فاختص بدراسة : الدور الاقتصادي والاستراتيجي لصناعة النفط والغاز في العراق، تضمن كل من مساهمة النفط والغاز في الاقتصاد العراقي،مستقبل صناعة النفط والغاز في العراق.

أولا / أهمية البحث

تعَدُّ صناعة النفط والغاز في العراق الركيزة الأساسية للاقتصاد الوطني، حيث يعتمد البلد بشكل شبه كامل على عائدات تصدير النفط لتمويل الموازنة العامة. ونظرًا لما مرَّ به العراق من تحولات سياسية واقتصادية وأمنية خلال الفترة من ١٩٨٠ إلى ٢٠١٠، فإن دراسة تطور هذا القطاع خلال هذه الحقبة تكتسب أهمية خاصة لفهم تأثير الحروب، العقوبات الاقتصادية، والتغيرات السياسية على الإنتاج النفطي والسياسات الاقتصادية، كما تساعد هذه الدراسة في تسليط الضوء على الاستراتيجيات التي انتهجها العراق لمواجهة التحديات، ودورها في إعادة هيكلة القطاع النفطي بعد عام ٢٠٠٣.

ومن خلال ذلك تبرز أهمية الدراسة في تحليل دور الاستثمارات الأجنبية والشركات العالمية التي دخلت السوق العراقية بعد ٢٠٠٩، ومدى تأثيرها على تطوير الإنتاج وزيادة الإيرادات النفطية. ويسهم هذا البحث في تقديم فهم عميق لكيفية استغلال العراق لموارده النفطية، والتحديات التي واجهها في سبيل تحقيق الاستقرار الاقتصادي والنفطي.

ثانياً / إشكالية البحث

تتمثل مشكلة الدراسة في البحث في العوامل التي أثرت على صناعة النفط والغاز في العراق خلال الفترة من ١٩٨٠ إلى ٢٠١٠، حيث شهدت هذه المرحلة تحديات كبرى أثرت على الإنتاج النفطي وعلى اقتصاد البلاد ككل. وتطرح الدراسة مجموعة من الأسئلة البحثية، أبرزها:

١-كيف تأثرت الصناعة النفطية العراقية بالحروب الإقليمية والعقوبات الدولية خلال العقود الثلاثة المذكورة؟

٢-ما هي السياسات التي اتبعتها الحكومات العراقية لإدارة الموارد النفطية في ظل هذه التحديات ؟

٣-كيف ساهمت جولات التراخيص النفطية بعد ٢٠٠٩ في تطوير قطاع النفط والغاز ؟

٤-ما هي أبرز الدروس المستفادة من التجارب السابقة، وكيف يمكن الاستفادة منها في المستقبل لتحقيق الاستقرار والتطور في الصناعة النفطية ؟

ثالثاً / فرضيات البحث

١-تأثير النزاعات المسلحة والعقوبات الاقتصادية على إنتاج النفط العراقي: شهدت صناعة النفط العراقية تراجعًا ملحوظًا في الإنتاج خلال فترات النزاعات المسلحة مثل الحرب العراقية – الإيرانية ١٩٨٠-١٩٨٨، وحرب الخليج والعقوبات الاقتصادية اللاحقة، مما أثر سلبا على البنية التحتية والإنتاجية للقطاع.

٢-إعادة هيكلة قطاع النفط بعد عام ٢٠٠٣وتأثيره على الإنتاج: أدى تغيير النظام السياسي في العراق بعد عام ٢٠٠٣ إلى إعادة هيكلة قطاع النفط، مع زيادة مشاركة الشركات الأجنبية، مما ساهم في زيادة الإنتاج النفطي.

رابعاً / أهداف البحث

يهدف البحث الى تحقيق مجموعة من الأهداف :

١-تحليل التطورات التاريخية لقطاع النفط والغاز في العراق خلال الفترة من ١٩٨٠ إلى ٢٠١٠، مع التركيز على العوامل التي أثرت عليه.

٢-تقييم تأثير الحروب والعقوبات الاقتصادية على إنتاج وتصدير النفط، ودراسة السياسات التي انتهجتها الحكومات العراقية خلال هذه المدة.

٣-استعراض الاستراتيجيات الإصلاحية التي تم تبنيها بعد ٢٠٠٣ لإعادة هيكلة الصناعة النفطية وتعزيز الاستثمارات الأجنبية.

٣-تسليط الضوء على جولات التراخيص النفطية التي أطلقتها الحكومة العراقية في ٢٠٠٩، ودورها في تطوير الحقول النفطية وزيادة الإنتاج.

٤-استخلاص الدروس والتوصيات حول كيفية تحقيق الاستفادة المثلى من الموارد النفطية، مع الأخذ في الاعتبار التجارب السابقة والتحديات المستقبلية.

خامسا / منهجية البحث

يعتمد البحث على أساس منهجين اساسيين :

١-المنهج التاريخي التحليلي لدراسة تطور صناعة النفط والغاز في العراق خلال الفترة من ١٩٨٠ إلى ٢٠١٠، حيث يتيح هذا المنهج فهم العوامل التي أثرت على القطاع النفطي من خلال تحليل الأحداث التاريخية والاقتصادي ة والسياسي ة التي شهدها العراق خلال هذه العقود. ويهد ف المنهج إلى تتبع التغيرات التي طرأت على الصناع ة النفطية، بدءًا من الحرب العراقية-الإيرانية، مرورًا بفترة العقوبات الاقتصادية في التسعينيات، وصولاً إلى مرحلة ما بعد ٢٠٠٣ التي شهدت تحولا ت كبيرة في سياسات إدارة القطاع النفطي.

٢-المنهج الوصفي في تحليل البيانات والإحصائيات المتعلقة بالإنتاج النفطي، الصادرات، والاستثمارات الأجنبية، بالإضافة إلى استعراض القوانين والسياسات التي أثرت على القطاع، ويتم الاستعانة بالمصادر الأولية مثل التقارير الحكومية، البيانات الرسمية من وزارة النفط العراقية، ووثائق منظمة أوبك، فضلًا عن المصادر الثانوية كالدراسات الأكاديمية، الأبحاث الاقتصادية، والمقالات المتخصصة في مجال الطاقة والاقتصاد.

سادساً/ هيكلية البحث

-المبحث الأول: التأثيرات السياسية على صناعة النفط والغاز (١٩٨٠-١٩٩٠)

المبحث الثاني: التحولات الاقتصادية والتطورات التقنية(١٩٩١-٢٠٢١)

المبحث الأول/ تأثير الأوضاع السياسية والاقتصادية على صناعة النفط والغاز في العراق(١٩٨٠-٢٠١٠)

بين عامي(١٩٨٠ -١٩٩٠) وشهدت صناعة النفط والغاز العراقية تقلبات كبيرة نتيجة للوضع السياسي والاقتصادي الذي مر بهالعراق. فقد أثرت الحروب والعقوبات الاقتصادية والتغيرات السياسية الداخلية والخارجية على صناعة النفط والغازوكان لها تأثير مباشر على إنتاج النفط والغاز وصادرات – الإيرانية (١٩٨٠-١٩٨٨) دمرت هذه الحرب البنية التحتية النفطية وخفضتالإنتاج بشكل كبير.[١] مما قلل من قدرة العراق على الإنتاج والتصدير حربالخليج والعقوبات الاقتصادية (١٩٩٠-٢٠٠٣)[٢] .

في عام ١٩٩٠ ، فرضت الأمم المتحدة عقوبات اقتصادية شاملة على العراق عقب غزوه للكويت، مما أدى إلى انخفاض حاد في صادرات النفط وتدهور الاقتصاد العراقي أثرت هذه العقوبات سلبا على الاستثمار في قطاع النفط، وأدت إلى تدهور البنية التحتية النفطية.

بعد سقوط النظام السابق في عام ٢٠٠٣، شهدت السياسة النفطية العراقية تحولاً جذريا سعت الحكومة الجديدة إلى إعادة تأهيل وتطوير حقول النفط المتضررة من خلال التعاون مع الشركات الأجنبية في عام ٢٠٠٩، أطلقت الحكومة جولات تراخيص سمحت للشركات الدولية بالاستثمار في القطاع النفطي العراقي. أثار هذا النهج نقاشات حول سيادة العراق على موارده النفطية، حيث تم منح الشركات الأجنبية دورًا أكبر في تطوير وإدارة الحقول النفطية.[٣]

أولاً / الحروب (١٩٨٠-٢٠٠٣)

أ- الحرب العراقية الإيرانية .

خلالالحرب العراقية الإيرانية (١٩٨٠-١٩٨٨)، عانت البنية التحتية لإنتاج النفط والغاز في العراق من آثار سلبية كبيرة نتيجة للعمليات العسكرية .لذلك تم توضيح اهم هذه الآثار على النحو الآتي:-١ - **استهداف منصات التصدير في ميناء البصرة :** تعرضت منصات التصدير في ميناء البصرة لهجوم من قبل القوات الجوية الإيرانية، مما أدى إلى انخفاض صادرات النفط العراقي بنسبة ٧٥% تقريباً[٥].

٢- **إيقاف صادرات النفط عبر سوريا:** أغلقت سوريا خطوط الأنابيب عبر أراضيها، جعل من الصعب تصدير النفط العراقي، أدى إلى مزيد من الانخفاض في عائدات النفط .[٦]

٣ - **تدمير المنشآت النفطية** : خلال الحرب العراقية - الإيرانية (١٩٨٠-١٩٨٨) تعرضت المصافي النفطية ومنشآت التخزين وخطوط الأنابيب في العراق لهجمات متكررة، مما أدى إلى تدمير أجزاء كبيرة من البنية التحتية النفطية وجعل العديد من المنشآت غير صالحة للعمل على سبيل المثال، تضررت مصفاة عبادان، إحدى أكبر المصافي في العالم، بشكل كبير بسبب قربها من جبهات القتال، مما أدى إلى توقف عملياتها لفترات طويلة .[٧]

٤- **انخفاض الإيرادات المالية** : نتيجة لتدمير البنية التحتية وانخفاض الصادرات انخفضت الإيرادات المالية للعراق، مما أثر سلباً على الاقتصاد الوطني وقدرة الدولة على تمويل إعادة الإعمار. نتيجة لهذه الآثار مجتمعة تدهور قطاع النفط والغاز في العراق بشكل كبير خلال فترة الحرب، مما ترك آثاراً طويلة الأمد على الاقتصاد العراقي والبنية التحتية.[٨]

ب- حرب الخليج الثانية (١٩٩١) .

خلال حرب الخليج الثانية (١٩٩١) والحصار الاقتصادي الذي أعقبها، تضرر قطاع النفط والغاز في العراق بشدة وتأثرت البنية التحتية بشدة وانخفضت الطاقة الإنتاجية والتصديرية بسبب تدمير المنشآت النفطية وفرض العقوبات الدولية. ومن اهم هذه التداعيات هي:

١- **تدمير المنشآت النفطية والمصافي:** دمرت منشآت النفط العراقية المؤثرة بما في ذلك المصافي وخطوط الأنابيب ومحطات الضخ على نطاق واسع نتيجة للضربات الجوية التي شنها التحالف الدولي بقيادة الولايات المتحدة خلال حرب الخليج الثانية. وتشير التقديرات إلى أن ٨٥ ١٠٠ % من بعض المنشآت النفطية قد دمرت، مما جعل العديد من المصافي غير صالحة للعمل وأثر بشكل كبير على إنتاج العراق للنفط وقدرته على التصدير.[٩]

٢-**الانخفاض الحاد في إنتاج النفط** : قبل غزو العراق للكويت في آب / أغسطس ١٩٩٠، كانت طاقة العراق الإنتاجية للنفط حوالي ٨٣ مليون برميل يومياً. ولكن نتيجة للحرب والضربات الجوية التي استهدفت المنشآت النفطية، انخفضالإنتاج بشكل حاد إلى ما بين ٥٠٠,٠٠٠ و ١,١٥ مليون برميل يومياً، ولم يكن يلبي سوى الطلب المحلي فقط، وتوقفت الصادرات إلى الخارج بشكل شبه كامل بسبب العقوبات الاقتصادية.[١٠]

٣ - **فرض العقوبات الاقتصادية وتعليق صادرات النفط** : بعد غزو العراق للكويت، فرض مجلس الأمن الدولي عقوبات صارمة في أغسطس/ آب ١٩٩٠ بموجب القرار ٦٦١ الذي حظر جميع صادرات النفط العراقي. وأدى الحظر إلى وقف تدفق عائدات النفط التي كانت تمثل أكثر من ٩٠% من دخل العراق، وانهار الاقتصاد العراقي.[١١]

٤ – **استنزاف احتياطيات النفط وتدهور البنية التحتية:** أجبرت العقوبات الاقتصادية وعدم القدرة على تصدير النفط العراق على الاعتماد على الاحتياطيات المستنفدة لتلبية الاحتياجات المحلية. وقد أدى نقص الموارد المالية اللازمة لصيانة المنشآت النفطية إلى إهمال شديد للبنية التحتية النفطية مما أدى إلى انخفاض مستمر في الإنتاجية والكفاءة.[١٢]

ثانيا– العقوبات الدولية و"برنامج النفط مقابل الغذاء "

فرض العقوبات بعد غزو العراق للكويت في ١٩٩٠، فرض مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة سلسلة من العقوبات الاقتصادية على العراق بموجب القرار ٦٦١. شملت العقوبات حظرًا على جميع صادرات العراق، باستثناء بعض المواد الإنسانية مثل الأدوية والمواد الغذائية. الهدف الرئيسي من هذه العقوبات كان الضغط على العراق للانسحاب من الكويت والامتثال للقرارات الدولية.[١٣] التأثيرات الاقتصادية العقوبات أدت إلى انهيار الاقتصاد العراقي حيث تم تعطيل قطاع النفط، وهو المصدر الرئيسي للإيرادات في البلاد. هذا التوقف في صادرات النفط أدى إلى تدهور حاد في البنية التحتية الاقتصادية والاجتماعية، مما أضر بحياة الشعب العراقي.

أما بخصوص برنامج النفط مقابل الغذاء (١٩٩٦–٢٠٠٣) : في ظل هذه العقوبات الاقتصادية، أُطلق برنامج النفط مقابل الغذاء بموجب القرار ٩٨٦ من قبل الأمم المتحدة في عام ١٩٩٦. الهدف من هذا البرنامج كان توفير الإغاثة الإنسانية للعراق عن طريق السماح له ببيع النفط مقابل شراء المواد الأساسية مثل الغذاء والدواء تحت إشراف الأمم المتحدة.

١–هيكل البرنامج يؤذن للعراق ببيع كميات محددة من النفط رهنا بموافقة الأمم المتحدة. وتودع عائدات النفط في حساب ضمان تحت إشراف الأمم المتحدة، وتستخدم العائدات لشراء المواد الغذائية والأدوية وغيرها من مواد الإغاثة الإنسانية ويتم توزيعها وفقاً للنسب المحددة في البرنامج.[١٥]

٢– توزيع العائدات ٥٩% من العائدات استخدمت لشراء مواد الإغاثة الإنسانية الأساسية؛ و ١٣% منها خصصت للمناطق الكردية في شمال العراق؛ و ٢٥% خصصت للتعويضات المقدمة للكويت. وخصصت نسبة ٣% لتغطية التكاليف الإدارية للبرنامج.

٣–تحديات تنفيذ البرنامج الفساد وسوء الإدارة على الرغم من الأهداف الإنسانية، واجه البرنامج انتقادات بسبب الفساد وانعدام الشفافية حيث تم استغلال الثغرات في النظام من قبل بعض المسؤولين الحكوميين العراقيين والشركات الدولية. عدم كفاية الفعالية الإنسانية على الرغم من أن البرنامج قدم الإمدادات الأساسية، إلا أن كمية المساعدات لم تكن كافية لتلبية جميع احتياجات الشعب العراقي في ظل الظروف الصعبة التي كان يعيشها.[١٦]

العقوبات الدولية وبرنامج النفط مقابل الغذاء محطتان مهمتان في تاريخ العراق المعاصر.كان البرنامج محاولة للتخفيف من آثار العقوبات على الشعب العراقي، لكن نجاحه كان محدوداً بسبب الفساد الإداري والنقص المستمر في السلع الأساسية.

ثالثا :-الغزو الأمريكي على الصناعة النفطية

بعد الغزو الأمريكي للعراق عام ٢٠٠٣، شهدت الصناعة النفطية العراقية تحولات جذرية أثرت على بنيتها التحتية وسياساتها التشغيلية ، ومن اهم الآثار التي أثرت على العالم بصورة عامه والعراق بصورة خاصه عقب الاحتلال الأميركي للعراق عام ٢٠٠٣، تعرضت شركات ومنشآت وزارة النفط للنهب والسرقة والحرق والتدمير في سياق عمليات منظمة تعرضت لها شركات الوزارة من نهب وسرقة وحرق وتدمير، وفقدت شركات الوزارة معلومات ومعدات وأبحاث ودراسات مهمة جداً، بحسب مسؤولين في الحكومة العراقية آنذاك.

وبحسب دراسة نشرها الخبير النفطي شريف علي محسن على موقع المنتدى العراقي للنخب والكفاءات في كانون الثاني / يناير ٢٠١٩، فإن الاحتلال الأمريكي في نيسان / أبريل ٢٠٠٣، وضع سياسة نفطية جديدة قضت على ما تبقى من جهود إعادة الإعمار الوطني في العراق وتولى بعد ذلك السيطرة على ملف النفط لاستعادة معدلات الإنتاج النفطي التي كانت عليها البلاد قبل الحرب. وفي هذا الصدد، ذكر وزير النفط العراقي السابق عصام الجلبي (١٩٨٧-١٩٩٠) في مقابلة تلفزيونية في ١٢ مارس / آذار أن "لجنة خبراء أمريكية كانت تنشط قبل الاحتلال الصياغة سياسة العراق النفطية بعد احتلال ٢٠٠٣". وقال السيد الجلبي : "تم منع العراق من إعادة بناء شركته النفطية الوطنية واتجه نحو السماح للشركات الأجنبية بالاستثمار في النفط". وأوضح. وتحدث الوزير السابق بالأرقام، مشيراً إلى أن العراق كان يصدر أكثر من ٣,٢ مليون برميل يومياً في عام ١٩٧٩ عندما كان يعتمد على شركة النفط الحكومية، وفي عام ٢٠٢٣ كان يصدر ٣,٥ مليون برميل يومياً في شهر شباط، ولا فرق بين هذين الرقمين. وأكد كذلك على أنه "في يوليو ١٩٩٠، وعلى الرغم من الحرب مع إيران، كان العراق ينتج حوالي ٣,٣ مليون برميل يومياً". وبالتالي، فإن هذه الأرقام قابلة للمقارنة، على الرغم من مرور ٢٠ عاماً على دخول النفط العراقي إلى الشركات الأجنبية"[١٧].

اضافه إلى إن التغييرات فيالسياسة النفطية والاعتماد على الشركات الأجنبية قبل عام ٢٠٠٣، اعتمدت سياسة العراق النفطية على الشركات المملوكة للدولة منذ تأميم النفط عام ١٩٧٢. وبعد غزو العراق تغيرت هذه السياسة بشكل جذري وتم جلب الشركات الأجنبية من خلال جولات التراخيص لإعادة تأهيل وتطوير حقول النفط.[١٨]

ومن اهم التأثيرات آلتي تعتبر من أهم الاثارالسلبية لغزو هو انخفاض كل من إنتاج النفط تدهور القدرات التكريرية، انخفض إنتاج العراق من النفط من ٢,١٢٦ مليون برميل يومياً في عام ٢٠٠٢ إلى ١,٥٣٦ مليون برميل يومية في عام ٢٠٠٣ واستمر هذا التراجع، حيث انخفض إلى أقل من مليون برميل يومي. وتشمل أسباب هذا الانخفاض الهجمات المسلحة على المنشآت النفطية مثل خطوط الأنابيب وآبار النفط ومحطات العزل، وغياب أنظمة الصيانة الفعالة، وهجرة الأدمغة وانتشار الفساد. نتيجة لتدمير البنية التحتية وغياب الاستثمارات في قطاع التكرير، تراجعت قدرات المصافي العراقية، مما أدى إلى عدم قدرتها على تلبية الطلب المحلي على المشتقات النفطية، وان هذا الوضع أجبر العراق على استيراد المنتجات النفطية لتغطية احتياجاته الداخلية.[١٩]

المبحث الثاني/ الدور الاقتصادي والاستراتيجي لصناعة النفط والغاز في العراق

أولاً / مساهمة النفط والغاز في الاقتصاد العراقي

يلعب قطاع النفط والغاز دوراً مهماً في الاقتصاد العراقي، وهو مصدر رئيسي للإيرادات الحكومية والناتج المحلي الإجمالي. ويعتمد العراق اعتماداً كبيراً على صادرات النفط لتمويل موارده المالية مما يجعله اقتصاداً ريعياً. ومع ذلك، فإن هذا الاعتماد المفرط على النفط يجعل الاقتصاد العراقي عرضة للتقلبات في أسعار النفط العالمية، مما يؤثر على الاستقرار الاقتصادي والتنمية المستدامة.

أ- دور القطاع في الناتج المحلي الإجمالي

شكّل قطاع النفط والغاز جزءاً كبيراً من بنية الاقتصاد العراقي خلال الفترة بين عامي ١٩٨٠ و٢٠١٠، إذ ساهم بنسبة ملحوظة في الناتج المحلي الإجمالي، وكان له تأثير واضح في تحريك النشاط الاقتصادي وتمويل الإنفاق العام. وقد تباينت هذه المساهمة تبعاً للظروف السياسية والاقتصادية التي مرّ بها العراق، إلا أن الاعتماد على هذا القطاع استمر دون تحقيق تنمية متوازنة في باقي القطاعات الاقتصادية.

١-فترة ١٩٨٠ الى ١٩٩٠:- الفترة من ١٩٨٠ إلى ١٩٩٠:في عام ١٩٨٠، بلغت مساهمة قطاع النفط والتعدين في الناتج المحلي الإجمالي نحو ٦٤,٥%، مما يعكس الدور البارز لهذا القطاع في الاقتصاد العراقي. وقد شكّل النفط خلال هذه الفترة المصدر الأساسي لتمويل الدولة، حيث اعتمدت عليه الحكومة في تغطية نفقاتها العامة، لا سيما في ظل تزايد الإنفاق العسكري بعد اندلاع الحرب الإيرانية (١٩٨٠-١٩٨٨).

اقتصادياً، كان النفط عاملاً حاسماً في توفير العملة الصعبة وتحقيق التوازن المالي، لكن الحرب ألحقَت أضراراً جسيمة بالبُنى التحتية النفطية، مما أدى إلى انخفاض كبير في مستويات الإنتاج

والصادرات. وقد نتج عن هذا الانخفاض تراجع حاد في العائدات النفطية، مما تسبب في عجز متزايد في الموازنة العامة وتراكم الديون الخارجية، وهو ما انعكس سلباً على الناتج المحلي الإجمالي ونمو الاقتصاد بشكل عام. أما استراتيجياً، فقد لعب النفط دوراً محورياً في حسابات الدولة خلال سنوات الحرب، حيث استخدم كوسيلة ضغط اقتصادي وسياسي، وركيزة أساسية في تمويل العمليات العسكرية، مما عمّق من اعتماد الاقتصاد العراقي عليه وأضعف من قدرة القطاعات الأخرى على النمو والتطور.[٢٠]

٢- **خلال الفترة ١٩٩٠-٢٠٠٣** : خلال هذه الفترة، واجه الاقتصاد العراقي تحديات غير مسبوقة، أثرت بشكل مباشر على دور قطاع النفط والغاز في الناتج المحلي الإجمالي. فقد بدأ العقد بغزو العراق للكويت في عام ١٩٩٠، وما تبعه من فرض عقوبات اقتصادية صارمة من قبل مجلس الأمن الدولي، والتي شملت حظراً شبه كامل على صادرات النفط العراقية. ونظراً لأن قطاع النفط كان يشكّل النسبة الأكبر من الناتج المحلي الإجمالي، فإن تأثير الحظر كان مدمراً على الاقتصاد الوطني. تراجع الناتج المحلي الإجمالي بشكل كبير في أوائل التسعينيات بسبب شل حركة التصدير، وانخفاض الإنتاج النفطي إلى مستويات دنيا. كما تسببت العقوبات في تقليص قدرة العراق على استيراد المعدات وقطع الغيار اللازمة لصيانة المنشآت النفطية، مما أدى إلى تدهور تدريجي في البنية التحتية لهذا القطاع الحيوي. وقد أدى هذا التراجع إلى تقليص قدرة الدولة على تمويل الموازنة العامة، وارتفاع معدلات التضخم والبطالة، وتدهور المستوى المعيشي للمواطنين. وفي عام ١٩٩٦، كما تم ذكر سابقا تم اعتماد برنامج "النفط مقابل الغذاء" الذي سمح للعراق بتصدير كميات محددة من النفط تحت إشراف الأمم المتحدة، مقابل استيراد مواد غذائية وإنسانية. ورغم أن هذا البرنامج أعاد بعض النشاط النسبي للقطاع، إلا أن مساهمة النفط في الناتج المحلي بقيت محدودة مقارنة بما كانت عليه قبل عام ١٩٩٠. كما أن الأموال الناتجة عنه لم تكن كافية لإعادة بناء الاقتصاد أو تطوير القطاعات الأخرى، بل اقتصرت على تغطية الاحتياجات الأساسية. لذا اتضح من خلال هذه الفترة هذه الفترة أن دور قطاع النفط في الناتج المحلي لم يكن فقط اقتصادياً، بل اتخذ أيضاً بُعداً سياسياً واستراتيجياً، حيث استخدم كأداة تفاوض وضغط دولي، في حين أن غيابه الجزئي عن الناتج المحلي أظهر هشاشة البنية الاقتصادية العراقية واعتمادها شبه الكامل على هذا المورد الأحادي.[٢١]

٣- **خلال الفترة ٢٠٠٣-٢٠١٠** : قام العراق منذ عام ٢٠٠٣ إعادة بناء قطاع النفط والغاز. وكان التركيز على جذب الشركات الأجنبية من خلال جولات التراخيص لتطوير حقول النفط الرئيسية، بهدف زيادة الإنتاج والصادرات. ومع ذلك، واجهت صناعة النفط والغاز. اما في عام

٢٠٠٧، وصل معدل مساهمة قطاع النفط إلى حوالي ٨٥,٨% من الناتج المحلي الإجمالي بسبب ارتفاع أسعار النفط وزيادة الإنتاج وخلال الفترة ٢٠٠٧-٢٠١٠ استمر القطاع في الهيمنة على الاقتصاد العراقي، حيث كان يشكل ما يقارب ٨٥% من الناتج المحلي الإجمالي. ومع ذلك، كانت هذه الفترة أيضًا فترة ما بعد الحرب التي تميزت بتحديات في بناء البنية التحتية للقطاع النفطي.[٢٢]. لذا تعد هذه الفترة من ١٩٨٠ إلى عام ٢٠١٠، كان قطاع النفط والغاز المصدر الرئيسي لدخل الدولة العراقية، حيث كان يمثل الجزء الأكبر من الناتج المحلي الإجمالي. وقد تذبذب تأثيره في بعض الأحيان بسبب الحرب والعقوبات الاقتصادية، ولكن منذ عام ٢٠٠٣ انتعش القطاع بشكل كبير بسبب استقرار أسعار النفط وزيادة الاستثمار الأجنبي

ب -أثر التقلبات النفطية على الموازنة العامة

بين عامي ١٩٨٠ و ٢٠١٠، تأثرت الموازنة العامة للعراق بشكل كبير بالتقلبات في أسعار النفط، حيث يعتمد الاقتصاد العراقي بشكل كبير على عائدات النفط. ١٩٨٠-١٩٨٩ خلال هذه الفترة، تأثرت الموازنة العامة للعراق بشكل كبير بالتقلبات في أسعار النفط خاصة مع اندلاع الحرب العراقية الإيرانية (١٩٨٠) (١٩٨٨). دمرت ضعف الإدارة الفنية والفساد: أدى ضعف الكفاءات الإدارية والفنية وانتشار الفساد إلى تراجع كفاءة القطاع النفطي، مما أثر سلبًا على عمليات الإنتاج والتطوير.

حيث دمرت الحرب البنية التحتية النفطية وخفضت صادرات النفط، مما أثر سلباً على الإيرادات الحكومية وزاد من عجز الموازنة.[٢٣] اما ١٩٩٠-١٩٩٩ شهدت هذه الفترة صعوبات اقتصادية كبيرة نتيجة غزو العراق للكويت عام ١٩٩٠ والعقوبات الاقتصادية الدولية القاسية التي تلت ذلك ، وانخفضت صادرات النفط بشكل حاد، مما أدى إلى انخفاض الإيرادات الحكومية وارتفاع العجز في الميزانية وتم تنفيذ برنامج "النفط مقابل الغذاء " في منتصف التسعينيات، لكنه لم يكن كافياً لتلبية الاحتياجات المالية للدولة.[٢٤]

واخيرا الفترة ٢٠٠٠-٢٠١٠بعد عام ٢٠٠٣، ومع تغيير النظام السياسي، شهدت أسعار النفط ارتفاعًا ملحوظًا، مما أدى إلى زيادة الإيرادات النفطية. ومع ذلك، أدى عدم الاستقرار الأمني والسياسي إلى تحديات في إدارة هذه الإيرادات. على الرغم من الفوائض المالية في بعض السنوات، إلا أن سوء التخطيط والفساد حالا دون تحقيق تنمية اقتصادية مستدامة.[٢٥]

ج- سياسات الحكومة لإدارة الإيرادات النفطية

شهدت سياسات الحكومة العراقية في إدارة الإيرادات النفطية من عام ١٩٨٠ إلى عام ٢٠١٠ تغيرات كبيرة نتيجة للتغيرات السياسية والاقتصادية التي شهدها العراق. في ما يلي، يتم

تقسيم هذه السياسات إلى فترات زمنية محددة وتحليلها مع الإشارة إلى المصادر الأكاديمية والمراجع وأرقام الصفحات الرئيسية ذات الصلة: ١٩٨٩-١٩٨٠خلال هذه الفترة، تأثرت سياسة إدارة عائدات النفط بالحرب العراقية الإيرانية (١٩٨٠-١٩٨٨)، التي دمرت البنية التحتية النفطية وخفضت صادرات النفط. وركزت الحكومة على تمويل الحرب، مما أدى إلى زيادة الاقتراض الخارجي وتراكم الديون ١٩٩٩-١٩٩٠ في أعقاب غزو الكويت عام ١٩٩٠، فرضت الأمم المتحدة عقوبات اقتصادية شديدة على العراق، مما أدى إلى انخفاض صادرات النفط وتراجع الإيرادات في منتصف التسعينيات، تم تنفيذ برنامج النفط مقابل الغذاء" لتخفيف الأزمة الإنسانية[٢٦].

و ٢٠٠٠-٢٠١٠ في أعقاب تغيير الحكومة في عام ٢٠٠٣، شهدت سياسة إدارة الإيرادات النفطية تحولاً كبيراً: صدر القانون رقم ٩٥ بشأن إدارة المالية العامة والدين العام في عام ٢٠٠٤، حيث تم إنشاء نظام شامل لتنفيذ السياسات الضريبية والميزانية وتطبيق أفضل الممارسات الدولية. ومع ذلك، أشار التقرير إلى ضعف الأداء بسبب الافتقار إلى الدقة والكفاءة في عمليات الإنفاق العام وانتشار الفساد بشكل غير مسبوق. بالإضافة إلى ذلك، أدى الاعتماد الكبير على عائدات النفط إلى تقلبات في الإنفاق العام، مما كان له أثر سلبي على عملية التنمية الاقتصادية...[٢٧]

ثانياً/ مستقبل صناعة النفط والغاز في العراق

يعتبر العراق من أكبر الدول المنتجة والمصدرة للنفط في العالم، حيث يعتمد اقتصاده بشكل كبير على الإيرادات النفطية. ومع التطورات العالمية في مجال الطاقة، هناك العديد من التحديات والفرص التي ستؤثر على مستقبل صناعة النفط والغاز في العراق خلال السنوات القادمة. التحديات والفرص في تطوير القطاع

خلال الفترة من ١٩٨٠ إلى ٢٠١٠، واجه قطاع النفط والغاز في العراق العديد من التحديات، إلا أنه تمتع أيضًا بفرص مهمة للتطوير

١-التحديات

- **مشكلة التخصيصات الاستثمارية** : عانى القطاع النفطي من نقص في التخصيصات المالية اللازمة لتطوير البنية التحتية وزيادة الإنتاج. فعلى سبيل المثال، تم تقدير الكلف الاستثمارية لقطاع النفط للأعوام ٢٠٠٧-٢٠١٠ بحوالي ٣٦ مليار دولار، إلا أن التخصيصات الفعلية كانت أقل

بكثير، حيث بلغت ٢,٨ مليار دولار في عام ٢٠٠٧ و٢,٤ مليار دولار في عام ٢٠٠٨، مما يشير إلى عجز بنسبة ٨٦%.

– **ضعف الإدارة الفنية والفساد** : أدى ضعف الكفاءات الإدارية والفنية وانتشار الفساد إلى تراجع كفاءة القطاع النفطي، مما أثر سلبًا على عمليات الإنتاج والتطوير

– **قلة حفر الآبار الجديدة ونقص تقنيات الإنتاج** : شهدت الفترة نقصًا في عمليات حفر آبار جديدة واستخدام تقنيات حديثة في الإنتاج، مما أدى إلى تراجع معدلات الإنتاج النفطي.

– **الاضطرابات السياسية والأمنية** : تسببت الحروب والاضطرابات السياسية في تدمير جزء كبير من المنشآت النفطية، مما أثر على عمليات الإنتاج والتصدير.[٢٨]

ب–الفرص

– **تطوير حقول نفطية جديدة** : تم تنفيذ مشاريع استراتيجية لتطوير حقول نفطية جديدة، مثل حقول شمال الرميلة، غرب القرنة، نهران عمر، وشرق بغداد، مما ساهم في زيادة الإنتاج النفطي.

– **توسيع طاقات النقل والتصدير** : شهدت الفترة توسعًا في قدرات نقل وتصدير النفط الخام من خلال إنشاء خطوط أنابيب جديدة ومرافق تصدير متطورة، مثل الخط الاستراتيجي (شمال–جنوب–شمال) والخط العراقي التركي.

– **إعادة بناء وتأهيل المنشآت النفطية** : على الرغم من التحديات، تم إعادة بناء وتأهيل معظم المنشآت النفطية التي تضررت خلال الحروب، مما ساعد في استعادة مستويات الإنتاج

– **إدخال تقنيات حديثة** : تم تبني تقنيات حديثة في عمليات الاستكشاف والإنتاج، مما ساهم في تحسين كفاءة العمليات وزيادة الإنتاجية.[٢٩]

– **الاستثمارات والتكنولوجيا في تحسين الإنتاج:** خلال الفترة من ١٩٨٠ إلى ٢٠١٠، شهدت صناعة النفط والغاز في العراق تطورات ملحوظة في مجالي الاستثمارات والتكنولوجيا بهدف تحسين الإنتاج. فيما يلي عرض لأبرز هذه التطورات

– **الاستثمارات في قطاع النفط والغاز** : ابرزها التخصيصات الاستثمارية بحسب تقرير المعهد العراقي للإصلاح الاقتصادي، تم تقدير الكلف الاستثمارية لقطاع النفط للأعوام ٢٠٠٧–٢٠١٠ بحوالي ٣٦ مليار دولار. ومع ذلك، كانت التخصيصات الفعلية أقل بكثير، حيث بلغت ٢,٨ مليار دولار في عام ٢٠٠٧ و٢,٤ مليار دولار في عام ٢٠٠٨، مما يشير إلى عجز بنسبة ٨٦%.

- **التكنولوجيا في تحسين الإنتاج أهمها تطوير الحقول والتقنيات** : في كتابه "العراق وصناعة النفط والغاز"، يستعرض المؤلف غانم العناز تاريخ صناعة النفط والغاز في العراق، بما في ذلك تطوير الحقول النفطية واستخدام التقنيات الحديثة في عمليات الاستكشاف والإنتاج.[٣٠]

- **آفاق التحول نحو الطاقة المستدامة**

يُعد التحول نحو الطاقة المستدامة في صناعة النفط والغاز في العراق خطوة استراتيجية لمواجهة التحديات البيئية وضمان استدامة الموارد. فيما يلي استعراض لآفاق هذا التحول، منها :

- **اعتماد العراق على النفط والتحديات البيئية:** يعتمد الاقتصاد العراقي بشكل كبير على إنتاج وتصدير النفط، وهو مصدر للطاقة الأحفورية المعرضة للنضوب والمسببة للتلوث البيئي. تشمل التحديات البيئية المرتبطة بصناعة النفط عمليات الاستخراج وحرق الغاز المصاحب، مما يؤدي إلى تلوث الهواء والماء. بالإضافة إلى ذلك، يعاني العراق من نقص في الكهرباء، مما يستدعي تبني مصادر طاقة متجددة ومستدامة...[٣١]

الخاتمة

بين عامي ١٩٨٠ ، ٢٠١٠ وشهد قطاع النفط والغاز في العراق تحولاً كبيراً نتيجة للتغيرات السياسية والاقتصادية، حيث شهد فترات من الازدهار والتراجع أثرت بشكل مباشر على الاقتصاد الوطني ومستويات الإنتاج.

وبما أن النفط كان المصدر الرئيسي للإيرادات العامة فقد كان الاقتصاد العراقي يعتمد بشكل شبه كامل على عائدات النفط دون تنويع كبير في القطاعات الأخرى. خلال هذه الفترة، واجه العراق تحديات كبيرة مثل الحرب والعقوبات الاقتصادية وضعف البنية التحتية وبطئ الاستثمار في قطاع الطاقة، مما أثر على قدرة العراق على الاستفادة من احتياطاته النفطية الهائلة بكفاءة منذ عام ٢٠٠٣، بدأت الحكومة العراقية بتوقيع عقود مع شركات النفط العالمية لتطوير حقول النفط وزيادة الإنتاج، والاتجاهات الجديدة نحو استخدام الغاز المصاحب وتقليل الاعتماد على النفط الخام كمصدر وحيد للطاقة. ومع ذلك، لا يزال العراق يواجه تحديات كبيرة مثل تقلب أسعار النفط العالمية وعدم كفاية الإدارة الاقتصادية والتأخير في مشاريع الطاقة المستدامة، مما يزيد من الحاجة إلى إصلاح جذري للسياسات النفطية والاقتصادية.

أولًا/ الاستنتاجات

١-لا يزال النفط المصدر الرئيسي للدخل القومي على مدى العقود الماضية، لم يتمكن العراق من تقليل اعتماده على النفط ولا تزال حصته من الناتج المحلي الإجمالي تتجاوز ٩٠%، مما يجعله عرضة التقلبات الأسعار العالمية .

٢- أعاقت التحديات السياسية والأمنية تطوير قطاع النفط ١٩٩٠ بالإضافة إلى العقوبات الاقتصادية التي فرضت على العراق في التسعينيات، أثرت الحروب (١٩٨٠ ١٩٨٨ و ١٩٩١ و (٢٠٠٣) سلباً على إنتاج النفط والاستثمار في قطاع النفط.

٣- ساهم الاستثمار الأجنبي في زيادة الإنتاج منذ عام ٢٠٠٣ فصاعداً فتح العراق أبوابه أمام شركات النفط العالمية منذ عام ٢٠٠٣ فصاعداً، مما أدى إلى زيادة الإنتاج بشكل قياسي وقد أدى ذلك إلى زيادة قياسية في الإنتاج، إلا أن البلاد تواجه تحديات في تطوير بنيتها التحتية النفطية .

٤- احتياطيات الغاز الطبيعي غير المستغلة واستمرار هدر الموارد يمتلك العراق احتياطيات كبيرة من الغاز المصاحب للنفط الذي يتم حرق معظمه دون الاستفادة منه، مما يؤدي إلى خسائر اقتصادية وفرص ضائعة لتعزيز أمن الطاقة .

٥- عدم استقرار عائدات النفط. سياسات الإدارة أدت التقلبات السريعة في أسعار النفط إلى أزمات مالية متكررة بسبب عدم وجود خطط واضحة لإدارة عائدات النفط خلال فترات الرخاء .

٦ -الطاقة المتجددة لا تزال في بداياتها على الرغم من الدعوات إلى التحول نحو الطاقة النظيفة، إلا أن الاعتماد الفعلي على الطاقة المتجددة لا يزال محدود للغاية ولا يزال العراق متخلفاً عن ركب التغيير العالمي في قطاع الطاقة.

ثانياً/ التوصيات

١ - تنويع الاقتصاد وتقليل الاعتماد على النفط يجب على العراق وضع استراتيجية اقتصادية تهدف إلى تطوير القطاعات غير النفطية مثل الصناعة والزراعة والخدمات لتقليل تأثره بتقلبات أسعار النفط.

٢- تعزيز الاستثمار في البنية التحتية النفطية لتقليل الحاجة إلى استيراد المنتجات النفطية، يجب تطوير مصافي العراق يجب تطوير المصافي على نطاق واسع، الأمر الذي سيساهم في تعزيز أمن الطاقة وخفض التكاليف .

٣. تسخير الغاز الطبيعي وتقليل حرق الغاز الطبيعي يجب على العراق أن يقلل من الانبعاثات الضارة ويحسن استخدام الموارد الطبيعية، فضلاً عن الفوائد الاقتصادية والبيئية، من خلال استعادة الغازات المصاحبة ومعالجتها. وينبغي تسريع تنفيذ مشاريع استخلاص الغاز المصاحب ومعالجته؛

٤- وضع سياسات مالية مرنة لمواجهة التقلبات النفطية ينبغي إنشاء صندوق سيادي للاعتماد على فوائض الإيرادات النفطية خلال فترات ارتفاع الأسعار وتمويل الموازنة العامة خلال فترات انخفاض الإيرادات

٥ -تعزيز الحوكمة والشفافية في إدارة قطاع النفط عقود النفط والاستثمار، وإنشاء نظام للإدارة المالية والرقابة على هذه العقود الضمان تحقيق أعلى العوائد الاقتصادية للدولة.

٦-التحول إلى الطاقة المتجددة يجب على العراق الاستفادة من إمكاناته في مجال الطاقة الشمسية وطاقة الرياح، ودمج مصادر الطاقة المتجددة في منظومة الطاقة الوطنية وتقليل اعتماده على النفط.

يمثل النفط والغاز ثروة استراتيجية للعراق، لكنه بحاجة إلى إصلاحات جذرية تضمن تحقيق تنمية اقتصادية مستدامة، بعيدًا عن التقلبات الاقتصادية والسياسية. ومع استمرار العراق في زيادة إنتاجه النفطي، يظل التحدي الأكبر هو كيفية استغلال هذه الموارد بطرق أكثر كفاءة، مع تقليل الآثار البيئية وتحقيق تنويع اقتصادي حقيقي. إن التوجه نحو استثمار الغاز الطبيعي، تطوير البنية التحتية، وتعزيز الطاقة المتجددة يمكن أن يجعل العراق في موقع أقوى لمواجهة التحديات المستقبلية وضمان رفاه اقتصادي مستدام للأجيال القادمة.

الهوامش

(١) نبيل جعفر رضا، أمجد صباح عبد العالي.، صناعة النفط والغاز في العراق: الاتجاهات الحالية والمستقبلية للفترة ٢٠٠٠-٢٠٢٠ الناشر: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ٢٠١٥،ص ١.

(٢) م.د. جاسم محمد مصحب، العوامل المؤثرة في مستقبل إنتاج العراق للنفط الخام الناشر: مجلة العلوم السياسية، العدد ٥٠، ٢٠١٥،ص ٢١٥.

(٣) جبار عبد جبيل، زيد علي حسين. المتغيرات الجيوسياسية والاقتصادية لانخفاض أسعار النفط وانعكاساتها على الاقتصاد العراقي الناشر: مجلة الآداب، العدد ١٢٢، ٢٠١٧، ص ٤٤٧.

(٤) عامر سامي منير.،السياسة النفطية في العراق ما بعد عام ٢٠٠٣: رؤية مستقبلية الناشر: مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد ١٦، العدد ٥٢، الجزء ٣، ٢٠٢٠،ص ١٩١.

(٥) خطاب عمران الضامن، "الحرب العراقية الإيرانية: الأسباب والنتائج"، الحوار المتمدن، العدد ٢٨٥٧٥٢، ٢٠١١.ص١٦.

(٦) المصدر السابق نفسه ، ص٢٠.

(٧) إسحق أحمد سالم عيال سلمان، "أثر النفط في الحرب العراقية الإيرانية ١٩٨٠ – ١٩٨٨م – دراسة تاريخية سياسية – منطقة الخليج العربي"، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد ٥، العدد ٦، ٢٠٢١، ص ١٢٠-١٣٣.

(٨) خطاب عمران الضامن، المصدر السابق ص٢١.

(٩) رشا الزبيدي، وزينة عبد الكاظم، "الإنتاج والصادرات النفطية في العراق للمدة (١٩٩٠-٢٠١٦)"، مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد ١١، العدد ٣٤، ٢٠١٩، ص ٢١.

(١٠) إبراهيم العبيدي، "النفط في العراق: بين الحصار والاحتلال"، دار الفكر العربي، ٢٠٠٦، ص ٩٤.

(١١) عبد الرزاق العطار، "الأزمة النفطية في العراق خلال التسعينيات"، مجلة العلوم الاقتصادية، العدد ٣٠، ٢٠٠٢، ص ١١٠.

(١٢) المصدر السابق نفسه ص ١١٥.

(١٣) الأمم المتحدة. "القرار ٦٦١ (١٩٩٠)". مجلس الأمن، ٦ أغسطس ١٩٩٠.

(١٤) الأمم المتحدة. "القرار ٩٨٦ (١٩٩٥)". مجلس الأمن، ١٤ أبريل ١٩٩٥.

(١٥) محمود عبد الله،" دور الأمم المتحدة في إدارة الأزمات الإنسانية: حالة العراق"، مجلة السياسة الدولية، ٢٠٠٤.ص ٨٢-٩٣.

(١٦) سامي حسين ،. "النفط مقابل الغذاء: تقييمات وآثار"، مجلة دراسات اقتصادية، ٢٠١٠.ص ٤٥-٥٩.

(١٧) القطاع النفطي في العراق ما زال يعاني تداعيات الغزو الأمريكي. شفقنا العراق.

https://iraq.shafaqna.com/AR/355756/
(١٨) عامر سامي منير. "السياسة النفطية في العراق ما بعد عام ٢٠٠٣: رؤية مستقبلية." مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد ١٦، العدد ٥٢، الجزء ٣، ٢٠٢٠، الصفحات ١٩١.
(١٩) نبيل.ا لمرسومي، "خبراء لـ'الطاقة': قطاع النفط في العراق لم يتعافَ بعد ٢٠ عامًا من الغزو الأميركي." منصة الطاقة، ٢١ مارس ٢٠٢٣.
(٢٠) تقرير "الإحصاء السنوي للاقتصاد العراقي" الصادر عن وزارة التخطيط العراقية ص ٣٠.
(٢١) أثر الحروب والعقوبات الاقتصادية على الاقتصاد العراقي ١٩٩٠-٢٠٠٣" الصادر عن مركز دراسات العراق ص ١١٥.
(٢٢) تقرير الأداء الاقتصادي للعراق ٢٠٠٣-٢٠١٠" الصادر عن وزارة النفط العراقية ٧٨.
(٢٣) محمد عمر إبراهيم،أثر تقلبات أسعار النفط على الموازنة العامة للعراق للفترة (٢٠٠٥-٢٠١٥)"، مجلة العلوم الإنسانية والطبيعية، ٢٠٢١، ص ٤٥
(٢٤) فيصل غازي فيصل وآخرون ،أثر تقلبات العوائد النفطية في الموازنة العامة: دراسة تطبيقية على الاقتصاد العراقي للمدة ٢٠٠٤-٢٠٢٠"، مجلة المدارات العلمية للعلوم الإنسانية والاجتماعية، ٢٠٢٣، ص ١٦٣.
(٢٥) عمار نعيم زغير وقصي عبود فرج الجابري،أثر تقلبات أسعار النفط الخام في استجابة السياسة المالية في العراق للمدة (١٩٩٠ – ٢٠١٧)"، مجلة البحوث والدراسات النفطية، ٢٠٢٠، ص ١.
(٢٦) د. يحيى حمود حسن ،معطيات السياسة النفطية في العراق (دروس الماضي وآفاق المستقبل)"،، مركز العراق للدراسات، ٢٠٢٠، ص ١٢٣.
(٢٧) السياسة المالية في العراق: مراجعة وتحليل"، طريق الشعب، العدد ٢٢٦، ٢٠١٥،ص ٦.
(٢٨) القطاع النفطي العراقي- معضلات الواقع، فرص وتحديات المستقبل" – شبكة الاقتصاديين العراقيين
(٢٩) تطور الصناعة النفطية العراقية: مسؤولية من؟" – المعهد العراقي للإصلاح الاقتصادي.
(٣٠) قاسم أكريم أحمد ،دور الاستثمار الأجنبي المباشر في زيادة إنتاجية النفط العراقي للفترة من٢٠٠٤-٢٠١٤ لمجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية، المجلد ٨، ملحق العدد الأول، يناير ٢٠١٧، ص ٣٦٢-٣٩٣.
(٣١) أ.د رياض مهدي عبد الكاظم، اللواء الركن د. علي هندول مضخور العراق وفرص التحول نحو نظام الطاقة المتجددة والمستدامة" –المجلة: مجلة كلية التراث الجامعة المجلد والإصدار: ٢٠٢٤، المجلد ١، العدد ٣٩، ص ١٩٨-٢٠٧ .

المصادر

١. رضا ، نبيل جعفر ، أمجد صباح عبد العالي . (٢٠١٥) . صناعة النفط والغاز في العراق: الاتجاهات الحالية والمستقبلية للفترة ٢٠٠٠-٢٠٢٠ ، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية .

٢. مصحب ، جاسم محمد . (٢٠١٥) . العوامل المؤثرة في مستقبل إنتاج العراق للنفط الخام . مجلة العلوم السياسية، ٥٠(٢) ، ص ٢٠١- ٢١٥.

٣. جبيل ، جبار عبد و زيد علي حسين . (٢٠١٧) . المتغيرات الجيوسياسية والاقتصادية لانخفاض أسعار النفط وانعكاساتها على الاقتصاد العراقي ، مجلة الآداب، ١٢٢(١) ،ص٤٣١ - ٤٤٧.

٤. منير ، عامر سامي . (٢٠٢٠) . السياسة النفطية في العراق ما بعد عام ٢٠٠٣: رؤية مستقبلية ، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية، ٥٢ (١٦) ،ص ١٩١.

٥. الضامن ، خطاب عمران . (٢٠١١) . "الحرب العراقية الإيرانية: الأسباب والنتائج"، الحوار المتمدن، ٢٨(٣) ، ص١٦.

٦. سلمان ، إسحق أحمد سالم . (٢٠٢١) . "أثر النفط في الحرب العراقية الإيرانية ١٩٨٠ – ١٩٨٨م – دراسة تاريخية سياسية – منطقة الخليج العربي"، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، ٥(٦) ، ص ١٢٠-١٣٣.

٧. الزبيدي ، رشا وزينة عبد الكاظم . (٢٠١٩) . "الإنتاج والصادرات النفطية في العراق للمدة (١٩٩٠-٢٠١٦)"، مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والإدارية، ٣٤(١١) ، ص ٢١.

٨. العبيدي ، إبراهيم. (٢٠٠٦) . "النفط في العراق: بين الحصار والاحتلال"، دار الفكر العربي، ص ٩٤.

٩. العطار ، عبد الرزاق . (٢٠٠٢) . "الأزمة النفطية في العراق خلال التسعينيات"، مجلة العلوم الاقتصادية، ٣٠ (٢) ،ص ١٠٩-١٢٩ .

١٠. الأمم المتحدة. (١٩٩٠) . "القرار ٦٦١ (١٩٩٠)". مجلس الأمن .

١١. الأمم المتحدة. (١٩٩٥) . "القرار ٩٨٦ (١٩٩٥)". مجلس الأمن .

١٢. محمود عبد الله . (٢٠٠٤) ."دور الأمم المتحدة في إدارة الأزمات الإنسانية: حالة العراق"، مجلة السياسة الدولية، ص ٨٢-٩٣.

١٣. سامي حسين . (٢٠١٠) . "النفط مقابل الغذاء: تقييمات وآثار"، مجلة الدراسات اقتصادية ،ص ٤٥-٥٩.

١٤. منير ، عامر سامي . (٢٠٢٠) . "السياسة النفطية في العراق ما بعد عام ٢٠٠٣: رؤية مستقبلية.". مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية، ٥٢(١٦) ، ص ١٩١-٢١٠ .

١٥. المرسومي ، نبيل محمد . (٢٠٢٣) . ''خبراء لـ'الطاقة': قطاع النفط في العراق لم يتعافَ بعد ٢٠ عامًا من الغزو الأميركي''. منصة الطاقة . وزارة التخطيط العراقية .(٢٠٢٠) . تقرير "الإحصاء السنوي للاقتصاد العراقي" . ص ٣٠.

١٦. مركز دراسات العراق . (٢٠٠٩) . أثر الحروب والعقوبات الاقتصادية على الاقتصاد العراقي ١٩٩٠-٢٠٠٣" . ص ١١٥.

١٧. وزارة النفط العراقية . (٢٠١٤) . تقرير الأداء الاقتصادي للعراق ٢٠٠٣-٢٠١٠". ص ٧٨.

١٨. ابراهيم ، محمد عمر. (٢٠٢١) . أثر تقلبات أسعار النفط على الموازنة العامة للعراق للفترة (٢٠٠٥-٢٠١٥)"، مجلة العلوم الإنسانية والطبيعية ، ٢٧ (٢) ، ص ٤٥-٥٩ .

١٩. فيصل غازي فيصل . (٢٠٢٣) . أثر تقلبات العوائد النفطية في الموازنة العامة: دراسة تطبيقية على الاقتصاد العراقي للمدة ٢٠٠٤-٢٠٢٠"، مجلة المدارات العلمية للعلوم الإنسانية والاجتماعية، ص ١٦٣-١٨٢ .

٢٠. زغير ، عمار نعيم وقصي عبود فرج الجابري. (٢٠٢٠) .أثر تقلبات أسعار النفط الخام في استجابة السياسة المالية في العراق للمدة (١٩٩٠ – ٢٠١٧)"، مجلة البحوث والدراسات النفطية، ص ١-٢٩ .

٢١. حسن ، يحيى حمود . (٢٠٢٠). معطيات السياسة النفطية في العراق (دروس الماضي وآفاق المستقبل)"،، مركز العراق للدراسات، ص ١٢٣.

٢٢. السياسة المالية في العراق: مراجعة وتحليل"، طريق الشعب، العدد ٢٢٦، ٢٠١٥، ص ٦.

٢٣. القطاع النفطي العراقي- معضلات الواقع، فرص وتحديات المستقبل" – شبكة الاقتصاديين العراقيين

٢٤. احمد ، قاسم كريم . (٢٠١٧) . دور الاستثمار الأجنبي المباشر في زيادة إنتاجية النفط العراقي للفترة ٢٠٠٤ – ٢٠١٤ . المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية، ٨(١) ، ص ٣٦٢-٣٩٣.

٢٥. عبد الكاظم رياض مهدي وعلي هندول مضخور. (٢٠٢٤) . العراق وفرص التحول نحو نظام الطاقة المتجددة والمستدامة" . مجلة كلية التراث الجامعة . ٣٩ (١) المجلد والإصدار: ٢٠٢٤، ص ١٩٨-٢٠٧ .

Sources

1-Rida, Nabil Jaafar, and Amjad Sabah Abdul-Ali (2015). The Oil and Gas Industry in Iraq: Current and Future Trends for the Period 2020-2000, Emirates Center for Strategic Studies and Research.

2-Musaheb, Jassim Mohammed(2015). Factors Affecting Iraq's Future Crude Oil Production. Journal of Political Science,50 (2) (٢), pp.215-201..

3-Jubail, Jabbar Abdul and Zaid Ali Hussein (2017) .Geopolitical and Economic Variables of the Decline in Oil Prices and Their Implications for the Iraqi Economy, Journal of Arts, 122 (1), pp. 447-431.

4-Munir, Amer Sami (2020) .Oil Policy in Iraq Post- 2003: A Future Vision, Tikrit Journal of Administrative and Economic Sciences, 52 (16), p. 191.

5-Al-Damman, Khattab Imran(2011). "The Iran-Iraq War: Causes and Results," Al-Hewar Al-Mutamadin,28 (3) p. 16.

6-Salman, Ishaq Ahmed Salem(2021) . "The Impact of Oil on the Iran-Iraq War1988-1980 -A Historical and Political Study - The Arabian Gulf Region," Journal of Humanities and Social Sciences,5(6) , pp.133-120 .

7-Al-Zubaidi, Rasha, and Zeina Abdul-Kazem(2019). "Oil Production and Exports in Iraq for the Period (2016-1990)," Al-Kut Journal of Economic and Administrative Sciences,34(11) , p. 21.

8-Al-Obaidi, Ibrahim. (2006) ."Oil in Iraq: Between the Blockade and the Occupation," Dar Al Fikr Al Arabi, p.94.

9-Al-Attar, Abdul Razzaq. (2002) ."The Oil Crisis in Iraq During the1990s," Journal of Economic Sciences,30(2) , pp. 129-109.

10-United Nations.(1990) ."Resolution 661(1990)." Security Council.

11-United Nations. (1995) ."Resolution986(1995)." Security Council.

12-Mahmoud Abdullah. (2004) ."The Role of the United Nations in Managing Humanitarian Crises: The Case of Iraq," International Politics Journal, pp.93-82 .

13-Sami Hussein. (2010). "Oil for Food: Evaluations and Implications," Journal of Economic Studies, pp.59-45.

14-Munir, Amer Sami.(2020) ."Oil Policy in Iraq Post-2003: A Future Vision." Tikrit Journal of Administrative and Economic Sciences, 52(16), pp.210-191 .

15-Al-Marsoumi, Nabil Mohammed.(2023) ."Experts to Energy: Iraq's Oil Sector Has Not Recovered 20 Years After the US Invasion." Energy Platform.

16-Iraqi Ministry of Planning. (2020) . "Annual Statistics of the Iraqi Economy" Report. P30.

17-Center for Iraq Studies. (2009) . "The Impact of Wars and Economic Sanctions on the Iraqi Economy2003-1990." p.115.

18-Iraqi Ministry of Oil.(2014) ."Iraq's Economic Performance Report2010-2003." P78.

19-Ibrahim, Mohammed Omar. (2021). "The Impact of Oil Price Fluctuations on the Iraqi General Budget for the Period (2015-2005) ", Journal of Humanities and Natural Sciences, 27(2), pp.59-45 .

20-Faisal Ghazi Faisal.(2023) ."The Impact of Oil Revenue Fluctuations on the General Budget: An Applied Study of the Iraqi Economy for the Period2020-2024 ", Journal of Scientific Orbits for Humanities and Social Sciences, pp.182-163.

21-Zughair, Ammar Naeem, and Qusay Abboud Faraj Al-Jaberi.(2020) ."The Impact of Crude Oil Price Fluctuations on the Fiscal Policy Response in Iraq for the Period (2017-1990) ", Journal of Petroleum Research and Studies, pp.29-1.

22-Hassan, Yahya Hamoud.(2020) . "Iraqi Oil Policy Data (Past Lessons and Future Prospects)", Iraq Center for Studies, p.123 .

Fiscal Policy in Iraq: A Review and Analysis", People's Way, Issue226,2015, p.6.

"23-The Iraqi Oil Sector - Dilemmas of Reality, Opportunities and Challenges of the Future" - Iraqi Economists Network

24-Ahmed, Qasim Karim. (2017). "The Role of Foreign Direct Investment in Increasing Iraqi Oil Productivity for the Period2014-2004 ", Scientific Journal of Commercial and Environmental Studies,8(1) , pp.393-362.

25-Abdul Kadhim Riyad Mahdi and Ali Handoul Madkhour.(2024) . Iraq and the opportunities for transitioning towards a renewable and sustainable energy system. Journal of Al-Turath University College.39(1) , Volume and Issue: 2024, pp.207-198.